العرب
الأربعاء 2020/01/29
السنة 42 العدد 11601

صفقة ترامب تحيي مخاوف الوطن البديل

هل تمهد زيارة العاهل الأردني لوادي عربة إلى تعليق معاهدة السلام

ترامب يضع المنطقة على حافة بركان

الرئيس الأميركي دونالد ترامب أعلن أخيرا عن صفقة القرن أو كما يحلو للفلسطينيين تسميتها بـ"صفعة القرن" بعد تأجيل متكرر. وكما هو متوقع أتت هذه الصفقة على ما تبقى من طموحات الفلسطينيين وأثارت مخاوف الأردنيين وسط خيارات ضئيلة بشأن سبل مواجهتها.

القدس – تشهد الأراضي الفلسطينية حالة غليان شعبي مع إعلان الرئيس دونالد ترامب لخطة السلام الأميركية المعروفة بصفقة القرن، والتي تنسف كل طموحات الفلسطينيين في دولة مستقلة ذات سيادة على أراضي 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وامتد الغضب إلى الأردن الذي يشهد حالة استنفار كبرى مع تحركات مكثفة للعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني سبقت بساعات إعلان ترامب، لعل أبرزها زيارته إلى منطقة وادي عربة التي تحمل رمزية كبيرة حيث شهدت توقيع معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل في 29 أكتوبر 1994، أي بعد نحو عام فقط من توقيع اتفاقية أوسلو.

ويقول محللون إنه رغم إشارة الرئيس الأميركي في خطته إلى قيام "دولة فلسطينية" متصلة الأراضي عبر جسور وأنفاق، إلا أن هذه الفكرة غير منطقية عمليا وهي تحيي مخاوف "الوطن البديل" لدى الأردن.

ويلفت المحللون إن زيارة الملك عبدالله الثاني هي رسالة تحذيرية لجهة إمكانية تعليق اتفاقية "وادي عربة" أو حتى إلغائها، والتي سيكون لها تبعات كبيرة في المنطقة، ولا يستبعد أن يقدم الملك عبدالله الثاني على ذلك ولكن يبقى هذا الأمر خاضعا لترمومتر رد فعل الشارع الأردني.

ويشير البعض إلى أنه لن يكون من السهل على الملك عبدالله الثاني الإقدام على هذه الخطوة في ظل إدراكه بالتكلفة الباهضة التي عليه تسديدها سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية، ولجهة إمكانية رفع واشنطن الغطاء عن عمّان، ليس هذا فقط ذلك أنه يمكن أن توظف إسرائيل هذه الخطوة لفائدتها من خلال رفع الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس التي أعلنها ترامب عاصمة لإسرائيل.

ومع إعلان ترامب لصفقته، تداعت الجماهير الفلسطينية للتنديد بها فقد شهد قطاع غزة مسيرات حاشدة.

وخرج الآلاف في الضفة الغربية رافعين أعلاما فلسطينية ولافتات تهاجم الرئيس ترامب وإدارته. وكانت إسرائيل قد رفعت من درجة الاستنفار في الضفة، وأرسلت تعزيزات إلى غور الأردن الذي ضمه ترامب لإسرائيل في خطته للسلام.

وامتدت الاحتجاجات إلى الأردن، فقد لبى المئات دعوات قوى حزبية ونقابية للاعتصام أمام السفارة الأميركية في عمّان استنكارا لخطة السلام الأميركية، التي أطلقوا عليها "صفعة القرن".

وتزامنت التحركات الشعبية مع انعقاد جلسة طارئة للقوى الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس في رام الله شاركت فيها حركتا حماس والجهاد الإسلامي، وهذه المرة الأولى التي تحضر فيها قيادات من حماس لاجتماع برئاسة عباس منذ سنوات في ظل الانقسام بينهما منذ العام 2007.

وكان القيادي الفلسطيني محمد دحلان قد وجه قبل ساعات قليلة من إعلان خطة السلام الأميركية رسالة للرئيس عباس حمله فيها المسؤولية الكبرى لإجهاض "المؤامرة الأميركية الإسرائيلية".

وعلى الصعيد الدولي كان الموقف الأعلى صدى هو ذلك الذي صدر عن روسيا قبيل إعلان الصفقة، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى التوجه الأربعاء إلى موسكو للقاء الرئيس فلاديمير بوتين لإقناعه بالخطة التي تقول التسريبات إن المسؤولين الإسرائيليين شاركوا في صياغة أدق تفاصيلها.

ويقول مراقبون إن الكرة اليوم في ملعب الفلسطينيين، في استنهاض القضية مجددا وإعادة إشعاعها دوليا، مستدركين بالقول إن الخيارات لتحقيق هذا الهدف تبدو ضئيلة وستسعى إدارة ترامب وإسرائيل لامتصاص غضب الفلسطينيين وتحويل هذه الخطة المنحازة بالكامل لتل أبيب مع الوقت إلى مرجعية ثابتة للسلام في الشرق الأوسط.

في المقابل يقول البعض إن إنهاء الانقسام الفلسطيني والاتفاق على التحرك بشكل جماعي ومنسق مع حراك الشارع الفلسطيني الذي يرجح أن يزداد زخما قد يفشل هذا المشروع الذي ينسف عمليا حل الدولة الفلسطينية.

وقال الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبوالغيط خلال لقائه أمين سر اللجنة المركزية لحركة "فتح" جبريل الرجوب، "الموقف الفلسطيني من الصفقة سيُمثل العامل الحاسم في تشكيل الموقف العربي الجماعي".

تركيا «تتوعد» الأسد بعد سيطرة الجيش السوري على معرة النعمان

دمشق - هدّدت تركيا الجيش السوري، الثلاثاء، بالرد على أي هجوم ضد نقاط المراقبة التابعة لها في إدلب، على وقع تقدمه في جنوب المحافظة وسيطرته على مدينة معرة النعمان أبرز معقل للجماعات الجهادية والمقاتلة في تلك الجهة، ومحاصرته لنقطة مراقبة تركية جنوب شرقي المدينة.

وكان الجيش السوري نجح الثلاثاء، في بسط نفوذه على معرة النعمان الاستراتيجية التي تعد ثاني أكبر مدن جنوب إدلب والتي يمر عبرها الطريق الدولي حلب دمشق المعروف بـ"أم 5".

ويأتي هذا التطور بعد السيطرة على قرية كفروما، ليطبق بذلك على معرة النعمان، التي تعد معقلا رئيسيا لمسلحي "هيئة تحرير الشام" التي تقودها جبهة فتح الشام (النصرة سابقا).

وخلال الأيام الماضية، استعاد الجيش السوري، في إطار هجوم واسع، أكثر من 15 قرية وبلدة في المنطقة، وقطع الطريق الدولي بين معرة النعمان وسراقب، وسط أنباء على أن تركيا سارعت الثلاثاء، بإنشاء نقطة مراقبة جديدة بالقرب من الأخيرة.

ويقول نشطاء من المعارضة السورية إن التهديد التركي ليس سوى محاولة لذر الرماد على العيون، حيث من الواضح أن نظام الرئيس رجب طيب أردوغان تخلى بالواضح عن إدلب في إطار اتفاق مقايضة جديد مع الجانب الروسي.

ويقول أحد النشطاء إن النظام السوري ليس في وارد استهداف نقاط المراقبة التركية حيث أن لا مصلحة له في ذلك، وهو يدرك أن أنقرة ستضطر بمفردها لإخلاء تلك النقاط مع سيطرة نظام الرئيس بشار الأسد على كامل المحافظة ومحيطها حيث لن يكون هناك داع لبقائها.

وحذرت وزارة الدفاع التركية في بيان "سنردّ دون تردد في إطار الحق المشروع في الدفاع عن النفس على أي محاولة تهديد لنقاط المراقبة التركية في المنطقة".

واتهمت الوزارة الجيش السوري بخرق وقف إطلاق نار دخل حيز التنفيذ في إدلب في 12 يناير "عبر مواصلته قتل المدنيين الأبرياء" والتسبب بـ"مأساة إنسانية كبرى".

وأعلنت تركيا أواخر ديسمبر الماضي أنها لن تنسحب من نقاط المراقبة في منطقة إدلب شمال غرب سوريا حيث كثفت القوات السورية بدعم من الطيران الروسي غاراتها منذ 16 ديسمبر.

وينتشر الجيش التركي في نقاط مراقبة في منطقة إدلب بموجب اتفاق تم التوصل إليه في سبتمبر 2018 بين موسكو حليفة النظام السوري وأنقرة الداعمة للمجموعات الجهادية والمقاتلة.

وكان الاتفاق يهدف إلى تفادي عملية للجيش السوري في المنطقة التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام، حيث يعيش 3 ملايين شخص.

وحاصرت القوات السورية في 23 ديسمبر إحدى نقاط المراقبة التركية بعد زيادة توسعها في إدلب، بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان.

ويقول محللون إن تركيا تفقد تدريجيا نفوذها في سوريا في ظل عجزها عن مجاراة الجانب الروسي، وتوتر علاقتها مع الولايات المتحدة.

ويشير خبراء عسكريون إلى أن العملية العسكرية التي يشنها الجيش السوري بدعم روسي شبيهة إلى حد بعيد بتلك العمليات التي جرت في الغوطة الشرقية وقبلها حلب، والهدف منها استعادة كامل المحافظة ومحيطها، على خلاف تكهنات البعض الذين ربطوا التصعيد الجاري منذ ديسمبر برغبة الحكومة السورية في بسط نفوذها فقط على الطريق الدولي "أم 5".

سيرغي لافروف

روسيا لن تتهاون مع الإرهابيين في محافظة إدلب

وأكد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، الثلاثاء، أن بلاده لن تتهاون مع الإرهابيين في محافظة إدلب.

وقال الوزير الروسي خلال لقائه بنظيرته في دولة جنوب السودان، "يحتاج المقاتلون من الجماعات المسلحة إلى التوقف عن الاتصال بالإرهابيين بأي شكل من الأشكال، ويجب أن يستسلم الإرهابيون، لأنه لا يمكن أن يكون هناك رحمة معهم".

ولفت لافروف إلى أنه "في جميع اتفاقات وقف إطلاق النار، تم إنشاء ممرات إنسانية خصيصا للمدنيين، لمغادرة هذه المنطقة، لكن الإرهابيين يواصلون ضرب هذه الممرات الإنسانية، ويمنعون المدنيين من الخروج، ويحاولون الاحتفاظ بهم كدروع بشرية".

وأعلن لافروف، أن روسيا وتركيا اتفقتا على وضع إجراءات عمل واضحة لفصل المعارضة المسلحة عن الإرهابيين في سوريا.

وتجدر الإشارة إلى أن هيئة تحرير الشام المصنفة دوليا إرهابية تسيطر على أكثر من نصف مساحة إدلب فيما يتوزع باقي المساحة على جماعات أخرى أكثر راديكالية، وفصائل معتدلة.

الحكومة المصرية تستثمر في أحكام القضاء لتحجيم نفوذ التيار السلفي

أحمد حافظ

القاهرة – بدأت الحكومة المصرية تحشد لاستئناف المعركة التي تخوضها مع التيار السلفي، وكل المناصرين لارتداء النقاب، مع صدور حكم قضائي غير قابل للطعن، الاثنين، بمنع أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة من ارتداء النقاب، ما يفرض على الجهات التنفيذية حتمية تطبيق الحكم.

ووضعت المحكمة الإدارية العليا لأول مرة، مبدأ عاما وشاملا يتيح للمؤسسات الأخرى، دون تسميتها، تطبيق نفس منطوق الحكم، ما يعني أن الحكومة أصبح لديها سلاحا قضائيا يمكّنها من إصدار تعميم على كل الجهات الرسمية بحظر ارتداء النقاب.

وقال عضو مجلس النواب، محمد أبوحامد، صاحب المقترح البرلماني بحظر النقاب، لـ"العرب"، إن هناك إرادة سياسية لتحجيم نفوذ السلفيين، ومن الوارد وبقوة أن يصدر خلال الفترة المقبلة قرار حكومي بتوسيع دائرة منع ارتداء النقاب، لأن الحكم القضائي فتح الباب على مصراعيه أمام اتخاذ مثل هذه الخطوة.

وأضاف أبوحامد أن معضلة السلفيين تكمن في أنهم اعتبروا النقاب قوة سياسية بالنسبة لهم، وأي معركة ضده يخصم من رصيدهم في الشارع، ولم يدركوا بعد أن المؤسسات الرسمية والشارع يعاديان التوظيف السياسي للدين، وهناك شجاعة في مواجهتهم أكثر من أيّ وقت مضى.

لقد أصبحت الظروف السياسية والأمنية في مصر، أكثر استقرارا من أيّ وقت مضى، وبالتالي فإن الفرصة مهيأة لاستثمار الحكم القضائي في تحجيم نفوذ السلفيين الذين اعتادوا استغلال حالة عدم الاستقرار خلال السنوات الماضية لتجميد خطط رسمية لوقف تمددهم، واستغلال تردد الحكومة في عدم الدخول في مواجهة مفتوحة ضدهم.

وجاء الحكم تأييدا لقرار اتخذه جابر جاد نصار، رئيس جامعة القاهرة السابق، بمنع أي أكاديمية تقوم بالتدريس من ارتداء النقاب داخل قاعة المحاضرات، لأنه يمنع التواصل ويعيق العملية التعليمية، وتم توسيع قاعدة الحظر بمنع النقاب في المستشفيات التابعة لجامعة القاهرة.

وتوقع مراقبون، أن تأخذ المواجهة بين النظام والسلفيين منحنى تصاعديا خلال الفترة المقبلة، في ظل إصرار الكثير من نواب البرلمان على استصدار قانون يحظر ارتداء النقاب في الأماكن العامة، وربما يكون الحكم القضائي مدخلا لإعادة النقاش حول التحرك النيابي.

تدرك الحكومة أن التيار السلفي وذراعه السياسي (حزب النور) الذي يمثله عشرة نواب داخل البرلمان، لن يغامر بالتورط في مواجهة مباشرة، خشية التعرض لهجمة تجعله يخسر كل شيء في وقت واحد، لأن الغالبية السياسية ترفض كل ما هو يوحي بالتشدد بسبب الصورة السلبية التي تركها تنظيم الإخوان المسلمين.

يبدو السلفيون أكثر استسلاما في مواجهة خطوات الحكومة لضرب قواعدهم في الشارع، إذ لم يعلّق حزب النور على الحكم القضائي بحظر النقاب، واكتفى قريبون منه بتلميحات تنتقد المؤسسة القضائية، وأنها أصبحت ذراع الحكومة القوي في إقصاء السلفيين عن المشهد.

وأضحى التيار السلفي محاصرا في أماكن حيوية اعتاد استثمارها لنشر أفكاره المتشددة وتوسيع قواعده الجماهيرية، فوزارة الأوقاف منعت شيوخهم من اعتلاء المنابر، ووزارة التربية والتعليم حظرت على المعلمات ارتداء النقاب في المدارس، وأخيرا حكم القضاء بمنعه في جامعة القاهرة، والمرجح تعميمه على باقي الجامعات.

وظل الإسلاميون بأطيافهم المختلفة ينظرون إلى المساجد والمؤسسات التعليمية على أنها بوابة مثالية للنفاذ إلى المجتمع، واستمالة الفئات الشبابية للانضمام إلى قواعدهم، على أمل أن يتم توظيفهم وحشدهم في الاستحقاقات الانتخابية لدعم مرشحيهم.

ويمثل حكم حظر النقاب ضربة قاسية، لأن التيار السلفي اعتاد استثمار المنقبات للإيحاء بأنه قوة لا يُستهان بها، وبالتالي خلعه عن التعليم وغيره، ما يعد بداية لشعور المجتمع نفسه بأن السلفيين في طريقهم لتقويض نفوذهم، كما هو الحال مع الإخوان.

ويرى متابعون، أن تطبيق حظر النقاب فعليّا بجامعة القاهرة أو تعميمه من شأنه ضرب تحركاتهم الراهنة استعدادا للانتخابات البرلمانية المقبلة وبالتالي يتسع مجال إقصاء السلفيين من المشهد السياسي، لاسيما وأنهم يعتبرون النقاب رمزا دينيا يعكس حضورهم في الشارع.

وقال وليد هاشم لـ"العرب"، وهو أحد شباب التيار السلفي في محافظة البحيرة، شمال القاهرة، وموطن يونس مخيون رئيس حزب النور، إن "هناك صدمة لدى كوادر وقواعد التيار السلفي من تصعيد نبرة الصدام مع السلفيين والاتجاه نحو شيطنتهم، رغم أنهم دعموا ثورة 30 يونيو 2013 ضد الإخوان، ودعموا المسار السياسي للدولة".

وطول الفترة التي أعقبت ثورة يونيو، ظل السلفيون يستمدون قوتهم من كونهم إحدى الركائز التي بنى عليها الرئيس عبدالفتاح السيسي شرعية نظامه، حيث كان يونس مخيون رئيس حزب النور، أحد الداعمين لخارطة الطريق التي أنهت حكم الإخوان، لذلك اعتبروا أنفسهم شركاء في الحكم.

وتظل أزمة التيار السلفي، أنه تعامل مع الحكومة بمبدأ أنها بحاجة إلى تيار إسلامي في المشهد السياسي، ولم يدرك قادته أن هذا التوجه كان مرتبطا بفترة زمنية عانت فيها مصر من توترات أمنية قبل أن تستقر الأوضاع، وأن توقيت الحاجة إلى السلفيين انتهى بتقويض الإخوان سياسيا، وبتر غالبية أذرعهم العسكرية.

محمد أبوحامد

من الوارد أن يصدر قرار بتوسيع دائرة منع ارتداء النقاب

ويحمل تسريع الحكومة من إجراءات تقنين أوضاع الكنائس أخيرا، إشارات أخرى للسلفيين، بأن الثغرة التي كانوا ينفذون من خلالها، وهي عدم مشروعية التوسع في إنشاء دور عبادة مسيحية، للتحريض ضد الأقباط، أصبحت مغلقة، بل إن البرلمان أقر تشريعا يقضي بحبس من يصدر فتوى متطرفة، ومعروف أن شيوخ التيار السلفي على رأس المستهدفين.

وما يقلق قطاعا كبيرا من السلفيين ذلك الصمت المريب من جانب قادتهم على التحركات الحكومية لتحجيم نفوذهم في الشارع، حتى أصبح لديهم شعورا جارفا بأن خريف الغضب قادم لا محالة، مع استمرار تلميحات الرئيس المصري بأن بداية تجديد الفكر والخطاب الديني يستدعيان عدم ترك الساحة للجماعات الدينية المتشددة.

ورقة قوية تسحب من السلفيين